تمهيد:

تهتم النظرية الاقتصادية الكلية بدراسة النشاط الاقتصادي للمجتمع، وذلك بدراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية والعلاقة التي تربط بين هذه المتغيرات من أجل الوصول إلى سياسة اقتصادية كلية تحقق معدلات نمو اقتصادية عالية ومستوى معتبر من العمالة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي للمجتمع.

ولذلك من الضروري تجميع هذه البيانات الخاصة بإجمالي النشاط الاقتصادي وتبويبها بالشكل الذي يساعد على اتخاذ القرارات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي، لذلك يستعمل تصميما للحسابات الاقتصادية الوطنية وهو هدف من أهداف المحاسبة الوطنية لقياس مستوى وطبيعة النشاط الاقتصادي.

أولا: طرق حساب الناتج الوطني

كل قطاع اقتصادي يتكون من عدد من الفروع التي تتكون بدورها من عدد من الوحدات الاقتصادية، كل قطاع بيع منتجاته إلى القطاعات الأخرى وفي نفس الوقت يشتري من منتجات القطاعات الأخرى وفي الأخير ملايين الصفقات والعمليات التي تتم خلال السنة، كل هذه العمليات التي تتم ضمن مستوى الاقتصاد الوطني يهتم الاقتصاد الكلي بدراستها وتحليلها من خلال الاعتماد على مجموعة من المفاهيم والدلائل الاقتصادية التي يستخلصها من الحسابات الاقتصادية الوطنية.

فالقيام بالإنتاج يولد الدخل والذي بدوره ينفق على العملية الإنتاجية بمعنى أن هناك ثلاث تيارات يمكن من خلالها قياس مستوى النشاط الاقتصادي الكلي، الأول يقيس مجموع الناتج من السلع والخدمات النهائية التي أنتجتها الوحدات الاقتصادية المختلفة والثاني يقيس مدفوعات الدخل التي حصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج نظير مساهمتهم في العملية الإنتاجية، أما الثالث فيقيس الإنفاق الذي تقوم به القطاعات الاقتصادية المختلفة عند شرائها لما أنتجته الوحدات الاقتصادية، أي هناك ثلاث طرق عامة تستخدم لحساب الناتج الوطني وهي : الإنتاج، الدخل والإنفاق، لأن القيام بالعملية الإنتاج تولد الدخل الذي بدوره يؤدي إلى خلق أو القيام بالإنفاق.

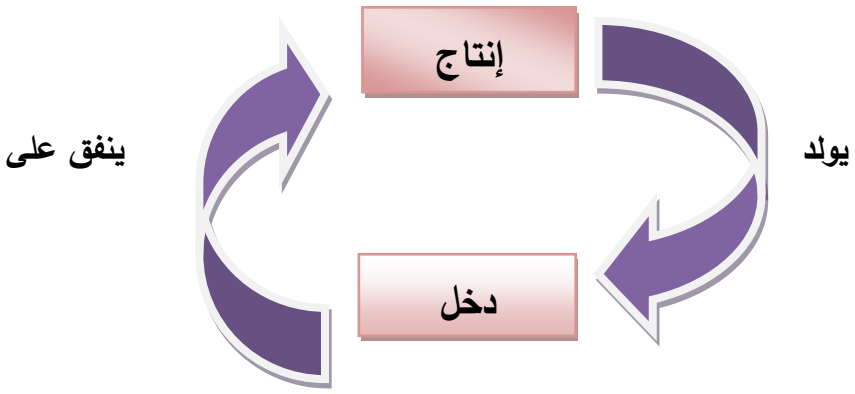

وفيما يلي طرق قياس الناتج المحلي:

1.طريقة الإنتاج

وتوجد طريقتين لحساب الناتج وهما:¡

أ. طريقة المنتجات النهائية: تعتمد هذه الطريقة على تجميع قيمة كافة السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة والتي لم تستخدم كمستلزمات إنتاج،

$$\mathbf{GDP} = \sum_{i=1}^{i=n} \mathrm{PiQi}$$

لكن تقدير الناتج وفق هذه الطريقة قد يؤدي إلى الوقوع في خطر تكرار الحساب، لأن بعض السلع تدخل في إنتاج سلعا أخرى وبالتالي تحسب مرتين أو أكثر مثل الحديد الذي يدخل في صناعة السيارة.

ب. طريقة القيمة المضافة:

لتفادي خطر تكرار حساب السلع في تقدير الناتج نلجأ إلى طريقة القيمة المضافة، وتعبر القيمة المضافة عن الفرق بين قيمة الإنتاج النهائي عند كل مرحة من مراحل العملية الإنتاجية للسلعة وقيمة السلع الوسيطية التي استعملت كمواد أولية في تركيب وصناعة هذه السلعة وعليه فإن :

القيمة المضافة = قيمة الإنتاج النهائي – مستلزمات الإنتاج

مثال:

الجدول التالي يبين مراحل إنتاج الخبز:

القطاعات	الإنتاج النهائي	السلع الوسيطية	القيمة المضافة VA
المزارع	110	10	100
المطاحن	200	110	90
المخابز	300	200	100
الإجمالي	610	320	**290**

نلاحظ أن مجموع القيم المضافة = إجمالي الإنتاج النهائي – إجمالي السلع الوسيطية

$$290 = 420 - 610$$

وتعد هذه الطريقة من أفضل الطرق المستعملة لحساب الناتج الكلي لأنها تقوم بتقدير الزيادة التي يضيفها كل قطاع خلال العملية الإنتاجية على قيمة المدخلات التي يستلمها من القطاعات الأخرى.

وبما أن الناتج مقوم بأسعار السوق لذا يجب تحميله بما فرض عليه من ضرائب غير مباشرة، كما يجب استبعاد قيمة ما استفادت منه مختلف المؤسسات من إعانات وعليه فإن:

الناتج المحلي الإجمالي = مجموع القيم المضافة + ضرائب غير مباشرة – إعانات

2.طريقة الدخل:

إن السلع والخدمات المنتجة هي حصيلة التعاون بين عوامل الإنتاج المختلفة وهي العمل، الأرض، رأس المال والتنظيم حيث توزع قيمة الناتج على هذه العوامل لقاء مساهمتها في الإنتاج.

- العمل ويطلق على عائده الأجور.
- الأرض ويطلق على عائده الريع.
- رأس المال ويطلق على عائده الفائدة.

- الربح ويطلق على عائده الربح .

وتوجد ثلاث خطوات لحساب الناتج المحلي الإجمالي وفق طريقة الدخل نوضحها فيما يلي:

أ. **صافي الناتج المحلي بتكلفة عوامل الإنتاج** = الريع + الأجور + الفوائد + الأرباح

ب.**صافي الناتج المحلي بسعر السوق** = صافي الناتج المحلي بتكلفة العوامل الإنتاج+ ضرائب غير مباشرة- إعانات الإنتاج

ج. **الناتج المحلي الإجمالي** = صافي الناتج المحلي بسعر السوق + الإهتلاك

حيث:

- **ضرائب غير مباشرة** = ضرائب على المبيعات + ضرائب على الأرباح + رسوم جمركية وهي لا تمثل دخل لأي عنصر إنتاجي لذلك تدخل ضمن الناتج المحلي الإجمالي.
- **إعانات الإنتاج:** وهي مدفوعات تقدمها الدولة بدون أي مقال للمنتجين بهدف زيادة الإنتاج لذلك تطرح من الناتج المحلي الإجمالي.
- **الاهتلاك:** هو عبارة عن تكلفة ولا يمثل دخل لأي عنصر إنتاجي فهو يدخل ضمن حساب اناتج المحلي الإجمالي.
- **الربح:** يمثل عائد عنصر التنظيم يتكون من:
  - دخل الملاك وأصحاب الدخول الصغيرة.
  - أرباح الشركات وتتكون من (أرباح الأسهم، أرباح محتجزة غير موزعة، ضرائب على أرباح الشركات).

3.طريقة الإنفاق:

نحصل على الناتج المحلي الإجمالي وفق هذه الطريقة بحساب الإنفاق الكلي من قبل قطاعات الاقتصاد الوطني المتمثلة في أربع قطاعات رئيسية:

- إنفاق قطاع العائلات والأفراد من خلال شراء السلع والخدمات النهائية ورمزه **C.**
- إنفاق قطاع الإنتاج والأعمال والمتمثل في الإنفاق على السلع الرأسمالية ورمزه **I.**
- إنفاق قطاع الحكومة من خلال شراء السلع الاستهلاكية المخصصة للإدارات العمومية ورمزه **G.**
- إنفاق قطاع العالم الخارجي المتكون ويرمز له بالرمز(**X-M**) حيث **X** : الصادرات و **M** : الواردات.

وبالتالي فإن الناتج المحي الإجمالي وفق هذه الطريقة يساوي :

$$GDP = C + I + G +(X-M)$$

وفيما يلي توضيح مختصر لكل قطاع:

أ. **إنفاق قطاع العائلات:** ويمثل هذا الجزء النفقات الخاصة من قبل الأشخاص والأسر التي ينفقونها على استهلاك السلع والخدمات سواء المعمرة مثل السيارات وبعض الأدوات الكهرومنزلية، أو السع غير المعمرة مثل الطعام واللباس وبعض المدفوعات للعلاج والتعليم، ويشكل الإنفاق الأسري النسبة الأكبر من إجمالي أوجه الإنفاق المختلفة.

ب. **إنفاق قطاع الأعمال:** يمثل هذا الجزء النفقات على السلع الرأسمالية الإنتاجية التي تشغل لبناء الاستثمارات وبناء المصانع والمباني التابعة لها، ويسمى إنفاقه بالإنفاق الاستثماري الإجمالي، ويتكون اإنفاق الاستثماري الإجمالي من الاستثمار الصافي واهتلاك رأس المال (الاستثمار الإحلالي)

الاستثمار الإجمالي = الاستثمار الصافي + الاهتلاك

ج. **إنفاق القطاع الحكومي:** يمثل هذا الجزء ما تقوم الدولة بإنفاقه لأداء الخدمات العامة والقيام بأهدافها الاجتماعية كالمشاريع الحكومية والمباني والأثاث الضروريين لقيام الدولة بدورها في تحقيق العدالة والأمن والصحة والدفاع وغيرها، وهذه النفقات لا تضم المدفوعات التحويلية لأنه لا يقصد من إنفاقها الإنتاج.

د. **إنفاق قطاع العالم الخارجي:** أو ما يسمى بصافي الصادرات أي الفرق بين الصادرات والواردات، ويمكن تعريف الصادرات على أنها ذلك الجزء من الناتج الذي لا تم استعماله داخل البلد وإنما يصدر إلى الخارج، أي أنها المبالغ التي تنفقها الدول الأخرى على شراء السلع والخدمات المحلية، أما الواردات فهي ذلك الجزء من الناتج للدول الأخرى والذي يتم استعماله داخل حدود الدولة عن طريق تدفق استيراد السلع والخدمات من خارج حدود هذه الدولة، أي أنها المبالغ التي تنفقها الدولة المحلية على شراء السلع والخدمات الأجنبية.

ثانيا: بعض المفاهيم المتعلقة بالناتج

1.الناتج المحلي الإجمالي والناتج الوطني الإجمالي:

أ **الناتج المحلي الإجمالي:** يعبر عن ما أنتجه عناصر الإنتاج داخل الدولة أو داخل الرقعة الجغرافية بغض النظر عن جنسية مالك عناصر الإنتاج.

ت. **الناتج الوطني الإجمالي:** يعبر عن ما أنتجه عناصر الإنتاج الوطنية فقط سواء داخل الوطن أو خارجه.

الناتج الوطن الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية

حيث:

صافي عوائد عوامل الإنتاج الخارجية = عوائد عوامل الإنتاج الوطنية بالخارج – عوائد عوامل الإنتاج الأجنبية بالداخل

2. **الناتج الوطني الصافي:** وهو الناتج الوطني الإجمالي مخصوم منه مخصص الاهتلاك لأن اهتلاك الأصول لا يدفع كعائد لخدمات عناصر الإنتاج لأنه تكلفة، فإذا تم استبعاد الاهتلاك من الناتج الوطني الإجمالي فإننا نحصل على الناتج الوطني الصافي.

الناتج الوطني الصافي = الناتج الوطني الإجمالي – اهتلاك رأس المال

2.الدخل الوطني: يتم حساب الناتج الوطني بالأسعار الجارية التي تتضمن الضرائب غير المباشرة وهي لا تشكل عائد لعناصر الإنتاج كما أن الحكومة تدفع إعانات للمنتجين لتشجيعهم على زيادة الإنتاج، فإذا تم استبعاد الضرائب غير المباشرة وإضافة الإعانات للناتج الوطني الصافي نحصل على الدخل الوطني.

الدخل الوطني = الناتج الوطني الصافي – ضرائب غير مباشرة + إعانات الإنتاج

= صافي الناتج بتكلفة عوامل الإنتاج بمعنى أن:

الدخل الوطني = الأجور + الريع + الفائدة + الأرباح

4.الدخل الشخصي: يختلف الدخل الشخصي عن الدخل الوطني، والدخل الشخصي هو الدخل الوطني بعد خصم العوائد التي للم يستلمها العنصر الإنتاجي وإضافة المدفوعات التحويلية التي تسلمها من دون أي مقابل.

الدخل الشخصي = الدخل الوطني – ضرائب على أرباح الشركات – أرباح غير موزعة – أقساط التأمين الاجتماعيّ + المدفوعات التحويلية

5.الدخل المتاح: وهو الدخل الذي يمكن التصرف فيه بإنفاقه على الاستهلاك والادخار، وهو الدخل المتحصل عليه بعد خصم الضرائب المباشرة التي تفرضها الحكومة على الدخول.

الدخل المتاح = الدخل الشخصي – ضرائب مباشرة على الدخل

6.الادخار الشخصي: بما أن الأفراد يوزعون دخولهم بين الاستهلاك والادخار، لذلك فإن الادخار هو ما تبقى من الدخل المتاح بعد الاستهلاك متضمنا فوائد المستهلكين.

الادخار الشخصي = الدخل المتاح – الإنفاق الاستهلاكي

ثالثا: الناتج الوطني الاسمي (انقدي) والناتج الوطني الحقيقي

بما أن إجمالي الناتج الوطني عبارة عن حاصل جمع السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة مضروبة في أسعارها أي $Y = \sum_{i=1}^{i=n} \mathrm{PiQi}$ لذلك فإن Y يتغير بتغير **P** أو**Q** أو كلاهما، فإذا كان الناتج الوطني الإجمالي في سنة معينة كبيرا مقارنة مع الناتج الوطني الإجمالي لسنة سابقة فهذا لا يعني بالضرورة أن هناك زيادة في إنتاج السلع والخدمات وبالتالي توجد ثلاث حالات:

الحالة الأولى: عندما تظل كميات السلع والخدمات ثابتة **Q** من سنة إلى أخرى وترتفع الأسعار**P**، ففي هذه الحالة تزداد القيمة النقدية للناتج الوطني الإجمالي لكن هذه الزيادة تكون اسمية (نقدية) لا تعكس تحسن مستوى الأداء الاقتصادي فهو تطور وهمي وليس حقيقي.

الحالة الثانية: عندما تظل الأسعار ثابتة لمختلف السلع والخدمات **P** من سنة إلى أخرى وتزداد كميات إنتاج السع والخدمات **Q**، ففي هذه الحالة تكون الزيادة حقيقية تعبر عن مستوى الأداء الاقتصادي الكلي.

الحالة الثالثة: عندما تزداد كل من كميات السلع والخدمات **Q** والأسعار **P** في آن واحد ففي هذه الحالة إذا كانت الزيادة ليست بنفس النسبة فإنه يجب استبعاد أثر تقلبات الأسعار لحساب الناتج الوطني الحقيقي للفص بين الزيادة الحقيقية والزيادة الوهمية من خلال استخدام الأرقام القياسية للأسعار.

$$\text{الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي} = \frac{\text{الناتج الوطني الإجمالي الجاري}}{\text{المستوى العام للأسعار}} \times 100$$